

كلمة السيد ديبغو إسكالونا باتوريل، رئيس قسم التعاون لدى بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

معرض بمناسبة اليوم العالمي للطفل

الجمعة 30 تشرين الثاني 2012

للمطابقة عند الإلقاء

حضرة السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بمقطعات من إعلان الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الذي صدر في 20 تشرين الثاني بمناسبة اليوم العالمي للطفل:

"لسوء الحظ، ما زالت معاناة الأطفال واقعاً يومياً. فملايين الأطفال يتعرضون للنزاع والعنف والإساءة، ولا يمكنهم الحصول على مياه الشفة أو على مسكن آمن. كما أن أصواتهم غير مسموعة. لذلك يسرني جداً في أن جائزة نوبل للسلام التي نالها الاتحاد الأوروبي أخيراً ستستخدم لصالح الأطفال في الحرب ومناطق النزاع (...). ولتأييد احترام حقوق الأطفال حول العالم".

"لقد أحدثت اتفاقية حقوق الطفل، وهي المعاهدة الدولية الخاصة بحقوق الإنسان الأكثر تصديقاً، تغييراً أساسياً في طريقة تطلع المجتمع الدولي إلى الأطفال. وهذه السنة، مارس الاتحاد الأوروبي ضغوطاً عالمية من أجل المصادقة العالمية على البروتوكولات الاختيارية للاتفاقية، مما يزيد من حماية الأطفال في النزاعات المسلحة ومكافحة بيع الأطفال وبغاء الأطفال والإباحية لدى الأطفال. ويسرني أن أرى أنه منذ بداية عام 2011، انضمت عشر دول إلى هذه البروتوكولات وأمل في أن تنضم دول أخرى قريباً".

حضرة السيدات والسادة، الصديقات والأصدقاء الأعزاء،

أشكركم جزيلاً على دعوتي إلى المجيء إلى طرابلس. وأشعر أساساً بالفضول لرؤية النتائج الملموسة لجميع إنجازات الأطفال في إطار هذا المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي. فكما تعلمون، منذ عام 1954، يُحتفل سنوياً باليوم العالمي للطفل في العديد من البلدان في 20 تشرين الثاني لإحياء ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الطفل واتفاقية حقوق الطفل. ويوضح الإعلان والاتفاقية حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الأطفال أينما كان: الحق في العيش، والتطور إلى أقصى حد، والحماية من التأثيرات المؤذية والإساءة والاستغلال، والمشاركة الكاملة في الحياة العائلية والثقافية والاجتماعية.

قد يتساءل المرء في هذه المناسبة: هل جميع البلدان تحترم القواعد الدولية الخاصة بالأطفال؟ للأسف، ليس هذا ما هو الوضع عليه. فالعديد من البلدان، بمن فيها لبنان، تتخلف عن الوفاء بالتزاماتها الدولية الهادفة إلى حماية رفاه الأطفال ومكافحة الإفلات من العقاب في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الطفل.

إن الأطفال كمجموعة ضعيفة قد تأثروا بدرجة كبيرة بالنزاعات في البلاد. فبعد نزاع عام 2006، أشارت التقديرات إلى أن ثلث الذين قتلوا في لبنان كانوا من الأطفال. كما أن عدداً كبيراً آخر منهم أصيبوا بجروح. وأدت بعض الجروح إلى إعاقات خطيرة. كما فقد الكثير من الأطفال على الأقل واحداً من أفراد عائلتهم. علاوة على ذلك، وبحسب الأرقام الرسمية لوزارة الشؤون الاجتماعية، جرى تسجيل 850 حالة إساءة للأطفال، تتراوح بين الإساءة والإهمال العاطفيين والعنف الجسدي والجنسي. وهذا رقم مرتفع بشكل فظيع.

ورغم أن قانون العقوبات في لبنان يحمي نظرياً حقوق الطفل، فإنه يفتقر للأسف إلى الآليات الضرورية التي تسمح بتنفيذه. لذلك هناك حاجة ملحة لجعل حقوق الطفل أولوية في برنامج السياسة اللبناني وتنفيذ جميع التدابير الضرورية لضمان الدعم والحماية الفاعلين لحقوق جميع الأطفال. ويجب أن ينظر لبنان أيضاً في التصديق على جميع البروتوكولات لتأمين أقصى حماية للأطفال في لبنان.

حضرة السيدات والسادة،

نتقاسم جميعاً المسؤولية والرغبة في تأمين رفاه الأطفال. لذلك دعونا نعمل معاً وننشئ بيئة أكثر حماية لهم. والاتحاد الأوروبي ملتزم متابعة عمله في هذا الاتجاه، وسوف يترجم هذا الأمر إلى خطوات ملموسة. وسوف يتم تحديد هذا في إطار وثيقة البرمجة الجديدة التي يتم التفاوض في شأنها في الوقت الراهن مع الحكومة اللبنانية والتي تتطرق إلى القيم المشتركة للديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

أتمنى لريستارت كل النجاح في خطواتها المستقبلية وأمل في أن يساهم عملها بدرجة كبيرة في رفاه الأطفال اللبنانيين وتالياً المجتمع برمته.

شكراً على حسن إنصاتكم.